

## "المطلع" تنشر نص مقررات الجلسة السابعة للهيئة العليا للتنسيق بين المحافظات



تنشر "المطلع"، اليوم الاثنين، نص مقررات الجلسة السابعة للهيئة العليا للتنسيق بين المحافظات غير المرتبطة بإقليم.

وذكر مكتب السوداني في بيان، ان "رئيس مجلس الوزراء محمد شياع السوداني ترأس، اليوم، الجلسة السابعة للهيئة العليا للتنسيق بين المحافظات غير المرتبطة بإقليم، جرت خلالها مناقشة مستجدات الأحداث العامة في المحافظات، ومناقشة عدد من الملفات الأساسية، أبرزها ما يتعلق بتقديم الخدمات للمواطنين، ومعالجة العقبات التي تواجهها، فضلاً عن التداول في الموضوعات المٌعدة على جدول الأعمال وإصدار القرارات بشأنها".

وأكد السوداني، أن "الحكومة قدمت التقرير نصف السنوي الأول حول تنفيذ البرنامج الحكومي وأُقر في مجلس الوزراء، ويتضمن ملاحظات وتوصيات ستتم معالجتها لتنفيذ الأهداف المطلوبة"، مشيراً الى ان "موازنة المحافظات ضمن الموازنة الثلاثية، التي تعد فرصة لا تعوض للمحافظين من أجل استثمار أموالها وتخصيماتها بالاتجاه الصحيح".

وبين ان "المواطن قد انتظر طويلاً لكي يتنعم بالخدمات الأساسية، وهي لا تمثل منجزاً أو مكرمة قياساً بالتخصيصات التي خُصت للسنوات الماضية".

ووجه رئيس مجلس الوزراء بـ"ضرورة استثمار التخصيصات بالشكل الأمثل، وأكد أنه سيتم الاطلاع على خطط ورؤية المحافظين في كيفية استثمار التخصيصات بالتنسيق مع وزارة التخطيط"، مشدداً على "ضرورة أن تكون خطط استثمار التخصيصات وفقاً لأولويات البرنامج الحكومي، وبالأخص ما يتعلق بالجانب الخدمي الذي يخص إكمال البنى التحتية".

وقال: "لا نريد أن يفتقر أي قضاء أو ناحية أو محلة للخدمات الأساسية، وهي استحقاق لأبناء شعبنا الذين تحملوا المعاناة طيلة السنوات الماضية"، مشدداً على "عدم تنفيذ برامج لا ترتبط بحاجة المواطن وتعالج مشاكله".

وأوضح ان "التخصيصات المالية جاءت في طرف مهم، لتصحيح مسار عمل الحكومة والوزارات بما يخدم المواطنين، وأن تمتثل جميع المحافظات لمنهج العمل على مدار أربع وعشرين ساعة، من أجل استكمال الواجبات والمشاريع".

وأشار إلى "تحدي الانتخابات المقبلة الذي سيواجه المحافظين، حيث ستشهد المحافظات تنافساً سياسياً بين مختلف العناوين، وسيمثل اختباراً للمحافظ في كيفية التعامل مع الجميع كمسؤول تنفيذي، مؤكداً على التعاطي الأفضل مع التخصيصات واستثمارها بالشكل الذي يخدم المحافظة وأبنائها وفق رؤية علمية، وليس وفق برنامج المحافظ الانتخابي في توجيه التخصيصات لهذا القضاء أو تلك الناحية وفق ولاءات أو جمهور انتخابي".

وأوضح السوداني أنه "ستتم مراقبة كيفية تعاطي المحافظين مع التخصيصات وآلية استثمارها واستخدامه للصلاحيات، كما ستتابع الحكومة خطة كل محافظ وطريقة صرفه للتخصيصات"، لافتاً الى "ما وصفهم

بالمتربصين بالموازنة من أجل الاستفادة منها لأغراض شخصية أو حزبية أو نفعية، وضرورة التصدي لهم  
وصرف الأموال في مكانها الصحيح، وقطع الطريق على ضعاف النفوس من الموظفين أو غير الموظفين، الذين  
سيحاولون بشتى الطرق الدخول على هذه المشاريع واستثمارها".

وأشار البيان الى ان "الجلسة شهدت استضافة وزير الموارد المائية، ووزير البيئة، لمناقشة موضوع شح  
مياه الشرب في بعض المحافظات، ومناقشة المشاريع المتوقفة بسبب المحددات البيئية، كما قدّم السادة  
المحافظون إيجازاً يتعلق بسير العمل في المشاريع الخدمية ومشاريع البنى التحتية في محافظاتهم".

انداه نص مقررات الجلسة:

1- قيام المحافظات كافة بتزويد وزارة الصحة بخطة متكاملة لإنشاء مراكز علاج المدمنين على المخدرات  
والمؤثرات العقلية، وتهيئة الأراضي لها، مع الأخذ بالاعتبار الكثافة السكانية (مركز أو أكثر).

2- قيام وزارة الصحة ونقابة الصيادلة بالتعاون مع مديرية مكافحة الجريمة المنظمة بتشديد الرقابة  
على صرف أدوية المؤثرات العقلية في الصيدليات وفق وصفات أصولية صادرة من عيادات الأطباء ومراقبة  
استخدامها غير الطبي.

3- قيام شبكة الإعلام العراقي، بالتعاون مع وزارة الصحة ووزارة الداخلية، بتنفيذ خطة إعلامية لتوعية  
المواطنين من مخاطر تعاطي المخدرات والعقوبات التي تُفرض على من حاز أو اشترى أو باع أو تملك  
موادٌ مخدرة أو مؤثرات عقلية أو سلائف كيميائية، استناداً إلى قانون المخدرات والمؤثرات العقلية  
رقم (50) لسنة 2017.

وفي اتجاه دعم السياسات الإعلامية في المحافظات اتُّخذ القرار الآتي:

- الموافقة على توصيات اللجنة المؤلفة بموجب الأمر الإداري المرقم (28) لسنة 2023 بشأن دعم  
السياسات الإعلامية في المحافظات، وتتولى شبكة الإعلام العراقي تنفيذها.

وفي ما يخص قطع الأراضي السكنية لشريحتي الشهداء والسجناء السياسيين تقرر ما يأتي:

-إحالة مهام اللجنة بموجب الأمر الإداري المرقم (736) لسنة 2023 التي تتولى وضع الحلول للمعوقات أمام تخصيص الأراضي لذوي الشهداء والسجناء السياسيين إلى اللجنة المؤلفة بموجب الأمر الديواني المرقم (22431) لسنة 2022